حدود التعاون فى مكافحة الإرهاب بين "الناتو" والشركاء فى شمال إفريقيا .. حالتا مصر وتونس

د. إيمان رجب

خبير فى الأمن الإقليمى، قائم بأعمال رئيس الوحدة الأمنية
والعسكرية فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية(١)

تثير مناقشة دور حلف الناتو فى مكافحة الإرهاب الكثير من الجدل، ليس بين السياسيين الأوروبيين فحسب، بل بين الأكاديميين أيضا، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية. يتعلق السبب الأول بأن مكافحة الإرهاب ليست من المهام الرئيسية لحلف الناتو(٢)، حيث حددت وثيقة المفهوم الاستراتيجى للحلف، التى صدرت فى عام ٢٠١٠، ثلاث مهام رئيسية للحلف، هى الدفاع الجماعى، وإدارة الأزمات، وتحقيق الأمن التعاونى(٣). وينصرف السبب الثانى إلى أن أنشطة الحلف فى مجال مكافحة الإرهاب تظل أنشطة رد فعل، فليس لدى الحلف استراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب(٤). ويتمثل السبب الثالث والأخيرة، وهو سبب خاص بالدول الشريكة للحلف(٥)، فى أن مكافحة الإرهاب، كأحد مجالات التعاون بين حلف الناتو، تتم فى إطار المهمة الثالثة للحلف، وهى تحقيق الأمن التعاونى Cooperative Security، والمقصود بها تنفيذ الحلف مبادرات وأنشطة تضمن تحقيق الأمن الإقليمى والعالمى من خلال التعاون مع الدول الشريكة(٦).

وتجادل هذه الدراسة بأنه رغم هذه الطبيعة الجدلية لدور حلف الناتو فى مكافحة الإرهاب، خاصة حين يتعلق الأمر بالدول الشريكة، فإن إعلان تنظيم "داعش" عن دولته فى العراق وسوريا، فى يونيو ٢٠١٤، مثّل الحدث الذى دفع الحلف، وكلاً من الدول الشريكة له فى منطقة المتوسط الأعضاء فى الحوار المتوسطى(٧)، على وجه الخصوص، للبحث فى كيفية تنشيط التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب، لاسيما بعد تبنى الحلف "سياسة تعزيز الاستقرار فى الجنوب" projecting stability policy فى قمة وارسو فى ٢٠١٦. وتستند هذه السياسة إلى منطق أن "عدم استقرار فى الجنوب يقود للإرهاب"، والهدف هو العمل مع الشركاء من "أجل أن يكونوا فى وضع أفضل لحماية أنفسهم"(٨).

كما أن تزامن صعود تنظيم "داعش" مع موجة الإرهاب المحلى فى دول الحوار المتوسطى أحدث تغيرا فى تصوراتها حول جدوى التعاون مع حلف الناتو فى مجال مكافحة الإرهاب، ودفعها للبحث عن أطر تعاون جديدة مع الغرب، بما فى ذلك حلف الناتو، بهدف تعزيز قدراتها العسكرية، حتى تكون أكثر قدرة على التعامل مع الإرهاب والتحديات المرتبطة به.

فى هذا الإطار، تحلل هذه الدراسة أبعاد تعاون حلف الناتو فى مجال مكافحة الإرهاب مع اثنتين من دول الحوار المتوسطى، هما مصر وتونس، فى الفترة التالية على صعود تنظيم "داعش" ٢٠١٤. ويرجع اختيار الدراسة كلاً من مصر وتونس، كحالتين، إلى أن مكافحة الإرهاب أصبحت أولوية وطنية لكل منهما منذ ٢٠١٤، بسبب تعرضهما لموجة من الإرهاب المحلى فى ضوء المرحلة الانتقالية المعقدة التى تمران بها منذ موجة الاحتجاجات الشعبية فى ٢٠١١، وهى موجة تتأثر بعدم الاستقرار فى ليبيا، وفى غزة، وفى منطقة الساحل والصحراء، وكذلك تتأثر بتغير البيئة الأمنية فى الشرق الأوسط بعد نشأة تنظيم "داعش" فى سوريا والعراق فى ٢٠١٤، ثم تعرضه للهزيمة العسكرية هناك.

وفى كلتا الحالتين، تلعب القوات المسلحة دورا قياديا فى جهود حماية الأمن القومى فى مواجهة الإرهاب، على نحو دفعهما للبحث عن دعم دولى لتعزيز قدرات جيشيهما فى هذا المجال. وبالتالى، اهتمت كل منهما، بطرق ومستويات مختلفة، بتعزيز العلاقات مع الغرب، بما فى ذلك حلف الناتو، فى تطوير المهارات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والحصول على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتطوير قدرات قواتهما المسلحة فى مكافحة الكيانات الإرهابية. ومن ثم، أصبحت مكافحة الإرهاب المتغير الذى دفع كلتا الدولتين لتنشيط وتطوير علاقتهما مع الحلف، خاصة فى مجال التعاون العسكرى، بعد ما يزيد على عقد من عدم تفعيل تلك العلاقة واقتصارها على الحوارات والمشاورات السياسية.

هذا التوجه الجديد من كلتا الدولتين، وضع الإطار الخاص بالحلف للتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب مع شركاء المتوسط، للمرة الأولى، فى موضع اختبار، على نحو كشف عن جوانب القصور فيه. وهو إطار تطور منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتأثر بما ساد حينها من تقديرات حول محدودية تأثير تنظيم القاعدة فى أمن الدول الأعضاء فى الحلف. ولذا، فإن هذا الإطار -كما سيتضح تفصيلا فى هذه الدراسة- يوفر فرصا محدودة للشركاء، مقارنة بما يحتاجون إليه فى ظل الظروف الجديدة فى مرحلة ما بعد تنظيم "داعش" ٢٠١٤.

كما تهتم هذه الدراسة بشكل خاص بتحليل بُعد التعاون العملى/العسكرى فى مجال مكافحة الإرهاب بين حلف الناتو وكل من تونس ومصر، وهو يعد البعد الثانى فى علاقات الشراكة بين كل من هاتين الدولتين وحلف الناتو. فى حين أن البعد الأول متعلق بالحوار والتشاور السياسى، الذى ظل البعد الرئيسى للتعاون بين هذه الأطراف منذ عضويتها فى الحوار المتوسطى فى ١٩٩٥، كما سيتضح لاحقا.

ترتبط أهمية مناقشة هذا الموضوع بأنه، من ناحية، يكشف عن أبعاد قدرة الحلف، كمنظمة دفاعية جماعية، على التغير من أجل القيام بدور جديد فى مواجهة الإرهاب، والذى هو تهديد ناشئ لم يكن موجودا من قبل عند نشأة حلف الناتو فى عام ١٩٤٩، وأخذ يهدد الأمن القومى للعديد من الدول الأعضاء فيه وللدول الشريكة معه أيضا بصورة واضحة فى الفترة التالية على صعود تنظيم "داعش" ٢٠١٤. كما أنه من ناحية أخرى، يفكك بعض الصور النمطية السائدة عن علاقة الحلف مع دول الحوار المتوسطى، والتى كانت تشير إلى أن "الحلف يقدم لهذه الدول أكثر مما ترغب فى الحصول عليه"، وأنها "عازفة عن تنشيط التعاون معه". فكما سيتضح لاحقا فى الدراسة، فإن ما يقدمه حلف الناتو لهذه الدول فى مجال مكافحة الإرهاب محدود جدا، ولا يستجيب لاحتياجات هذه الدول، خاصة أن هناك جوانب قصور فى الإطار الخاص بحلف الناتو فى التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب. فهو إطار لا يتماشى مع الظروف الأمنية الجديدة السائدة فى الفترة التالية على ٢٠١٤، ومع ما تحتاج إليه الدول الشريكة فى هذا المجال.

فى هذا السياق، تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية، يناقش **القسم الأول** تطور اهتمام حلف الناتو بقضية مكافحة الإرهاب بصفة عامة، منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ويحلل **القسم الثانى** القواعد المنظمة لتعاون الحلف فى مجال مكافحة الإرهاب، من خلال مناقشة تلك القواعد من جانب الحلف، وكذلك من جانب كل من تونس ومصر. ويركز **القسم الثالث** على تحليل أبعاد التعاون العملى/العسكرى بين حلف الناتو وكل من تونس ومصر فى مجال مكافحة الإرهاب فى الفترة التالية على عام ٢٠١٤.

فيما يحلل **القسم الرابع والأخير** من الدراسة فرص استمرار هذا التعاون فى الفترة المقبلة، والمعوقات التى قد تحول دون تطوره لمستويات أعلى. وأخيرا تقدم الخاتمة مجموعة من التوصيات لحلف الناتو، والتى يمكن أن تسهم فى التغلب على تلك المعوقات، وفتح آفاق مختلفة للتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب مع كل من تونس ومصر بصفة خاصة، ومع دول الحوار المتوسطى بصفة عامة.

أولا- تطور اهتمام حلف الناتو بقضية مكافحة الإرهاب:

تكشف كيفية تعامل حلف الناتو مع قضية مكافحة الإرهاب عن قدرته، كمنظمة دفاعية عسكرية، على التغير من أجل القيام بدور جديد فى مواجهة الإرهاب، والذى يعد تهديدا غير تقليدى ناشئا، ولم يكن موجودا عند تأسيس الحلف فى عام ١٩٤٩، حيث اكتسبت قضية مكافحة الإرهاب، منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أهمية سياسية متزايدة فى قائمة اهتمامات حلف الناتو. وتكشف البيانات الختامية لقمم الحلف، والتقارير السنوية الخاصة بالأمين العام له(٩)، عن أنه منذ تلك الأحداث، تطور داخل أجهزة الحلف ما يمكن تسميته "ثقافة" خاصة بمكافحة الإرهاب، وهذه الثقافة بدأت تنعكس تدريجيا فى مؤسسات الحلف ووثائقه طوال السنوات السبع عشرة الماضية.

فعلى سبيل المثال، عمل الحلف على تقوية التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب مع الدول الأعضاء والدول الشريكة فى أوروبا وآسيا، والتى تعرف باسم Euro Atlantic partners، ويبلغ عدد هؤلاء الشركاء ٢١ دولة فى شرق، ووسط أوروبا، ووسط آسيا. وكانت خطة عمل الشراكة فى مواجهة الإرهاب The Partnership Action Plan Against Terrorism (PAP-T) التى تبناها الحلف فى ٢٠٠٢ تضع قواعد للتعاون فى محاربة الإرهاب مع تلك المجموعة من الدول الشريكة(١٠).

على المستوى المؤسسى، أعاد الحلف هيكلة نفسه داخليا، وأنشأ كيانات تركز على مكافحة الإرهاب، من خلال تكوين وحدة مكافحة الإرهاب فى مقر الحلف فى عام ٢٠١٠ ككيان يتبع إدارة "التحديات الأمنية الناشئة"، وتم إنشاء خلية الاستخبارات الخاصة بالإرهاب terrorism intelligence cell فى مقر الحلف ببروكسل فى عام ٢٠١٧، من أجل "تحسين تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء حول تهديد المقاتلين الأجانب"، وأيضا عينت أخيرا روز جوتيمولر(١١) كمنسق يشرف على جهود الحلف فى مكافحة الإرهاب. وأصبح الحلف منذ عام ٢٠١٧ عضوا كاملا فى التحالف الدولى ضد تنظيم "داعش" فى العراق وسوريا(١٢). وتزامن مع ذلك أن تشكل طوال السنوات الماضية مجموعة من الموظفين الدوليين الموجودين فى مقر الحلف فى بروكسل معنيين بقضية مكافحة الإرهاب، وأصبحوا جزءا من الجهاز البيروقراطى داخل الحلف.

على المستوى العملى/العسكرى، تم دمج مكافحة الإرهاب فى معظم الأنشطة الخاصة بالحلف المتعلقة بالمهام الثلاث الرئيسية التى حددتها وثيقة المفهوم الاستراتيجى فى ٢٠١٠، لاسيما الأنشطة الخاصة بالدفاع والردع. حيث تشير وثيقة المفهوم الاستراتيجى إلى أن مكافحة الإرهاب هى ضمن اهتماماته، وأن الإرهاب يعد ضمن التهديدات التى يتعين على الحلف التصدى لها بصورة جماعية، لأنها تؤثر على أمن الدول الأعضاء فيه. إلى

جانب ذلك، أشارت سياسة الشراكة الخاصة بالحلف إلى كون مكافحة الإرهاب من قضايا الحوار، والتشاور، والتعاون بين الحلف وشركائه فى العالم(١٣).

فى هذا السياق، راكم الحلف خبرات متعددة فى مجال مكافحة الإرهاب طوال السنوات الماضية، وهى مرتبطة بمدخلين اثنين، **الأول** هو الحرب على الإرهابيين الذين يهددون الأمن القومى للدول الأعضاء. ويؤطر عمل الحلف فى هذا المدخل وثيقة "المفهوم العسكرى لمكافحة الإرهاب" التى تبناها الحلف فى عام ٢٠٠٢. وتجمل هذه الوثيقة عمل الحلف فى ثلاثة نطاقات، هى التصدى للإرهاب Antiterrorism وإدارة تداعيات الإرهاب، ومكافحة الإرهاب Counterterrorismوالتعاون العسكرى.

ينصرف **المدخل الثانى** إلى إدارة الأزمات، ويهدف لتعزيز قدرات الدول الأعضاء والدول الشريكة فى مواجهة الإرهاب بحسبانه أزمة. ويؤطر عمل الحلف هنا وثيقة "التوجهات العامة لسياسة الحلف فى مكافحة الإرهاب"، والتى تم تبنيها فى عام ٢٠١٢، والتى سيتم التعرض لها لاحقا بالتفصيل.

فى كلا المدخلين، تقوم فلسفة الحلف على أن مسئولية مكافحة الإرهاب تقع على عاتق الدول الأعضاء والدول الشريكة، وهو يوفر المساعدة، بناء على طلبها، بهدف تعزيز قدراتها فى منع الإرهاب، والتعامل مع تداعيات الفعل الإرهابى.

بالإضافة إلى ذلك، ترتكز سياسة "تعزيز الاستقرار فى الجنوب"، التى أعلن عنها الحلف فى قمة وارسو عام ٢٠١٦، كما يشير العديد من موظفى الحلف المعنيين بهذا الملف، على منطق أن "عدم استقرار الجنوب يقود للإرهاب"، والهدف الذى يسعى الحلف لتحقيقه خلال السنوات المقبلة هو العمل مع الشركاء من "أجل أن يكونوا فى وضع أفضل لحماية أنفسهم"(١٤). فى إطار هذه السياسة، يعمل الحلف على مراجعة مجمل الأنشطة التعاونية التى ينفذها مع الشركاء فى جنوب المتوسط وفى منطقة الشرق الأوسط، بصفة عامة، والتى لها علاقة بمكافحة الإرهاب.

بالتالى، تعد سياسة تعزيز الاستقرار فى الجنوب، منذ عام ٢٠١٦، هى امتدادا لاهتمام حلف الناتو بمكافحة الإرهاب. وقد يصاحب تنفيذ هذه السياسة، خلال الفترة المقبلة، حدوث تغير فى المهام الرئيسية للحلف لتكون أكثر تحديدا لمسئوليته عن مكافحة الإرهاب فى إطار الأنشطة الخاصة بالردع والدفاع.

ثانيا- الإطار المنظم للتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب:

لا يعنى الحديث عن تزايد أهمية التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب بالنسبة لحلف الناتو، وبالنسبة لكل من مصر وتونس، فى الفترة التالية على صعود تنظيم "داعش" ٢٠١٤، أن كلا من هذه الأطراف الثلاثة تتشارك فى تصور واحد لمستوى التعاون العسكرى الممكن فى مجال مكافحة الإرهاب، حيث لكل منها تصورات مختلفة، حول مستوى ومجال التعاون الممكن، حددت القواعد المنظمة لأبعاد هذا التعاون.

فمن جانب، حلف الناتو يعد دوره فى مجال مكافحة الإرهاب بصفة عامة مقصورا على التعاون العسكرى، ولا يتعامل مع الإجراءات غير العسكرية(١٥)، وذلك على خلاف الاتحاد الأوروبى. وتعرف قائمة المصطلحات المعتمدة من قبل حلف الناتو مكافحة الإرهاب بأنها "كل الإجراءات المانعة، والدفاعية، والهجومية التى يتم اتخاذها لتقليص إمكانية تعرض القوات والأشخاص والممتلكات لأى تهديدات أو أفعال إرهابية، وتعزز من القدرة على الاستجابة للأفعال الإرهابية"(١٦). كما أن حاجة الحلف للحصول على توافق الدول الأعضاء تقيد مما يمكن أن يقوم به فى هذا المجال(١٧). حيث يفضل بعض الأعضاء أن تقود المنظمات الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبى، مثل الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل فرونتكس Frontex، الجهود الخاصة بمكافحة الإرهاب، فى حين تفضل دول أخرى أن يلعب حلف الناتو دورا ما فى هذا المجال.

كما أن الجدل السابق ذكره بين الأكاديميين، حول دور الحلف فى مكافحة الإرهاب، يجد صدى له فى النقاشات السياسية داخل الحلف، خاصة فيما يتعلق منها بالتعاون مع دول الحوار المتوسطى، وذلك لسببين: ينصرف **السبب الأول** إلى أن مكافحة الإرهاب تقع ضمن الحسابات الأمنية الخاصة بالدول الأعضاء، أى أنها تعد من القضايا الداخلية لها(١٨)، ولدى كل عضو تقييمات مختلفة لقوة الدول الشريكة، ولديه مستويات مختلفة من الثقة فيهما كشركاء فى مكافحة الإرهاب(١٩). ويرتبط **السبب الثانى** بمحدودية التمويل المتاح فى الحلف لدعم الأنشطة الخاصة بمكافحة الإرهاب مع الدول الشريكة.

يمكن توضيح أهمية هذه القيود فى تحديد مستوى ومجالات التعاون بين الحلف ودول الحوار المتوسطى فى مكافحة الإرهاب، من خلال مناقشة تطور رؤية الحلف لتعاونه معها فى هذا المجال. فمنذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تزايد اهتمام الحلف بمكافحة الإرهاب، كما سبقت الاشارة، وعمل على تقوية التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء Euro Atlantic partners، ولم تشر خطة عمل الشراكة فى مواجهة الإرهاب ٢٠٠٢، السابق ذكرها، لدول الحوار المتوسطى(٢٠).

كان تزايد نفوذ وحضور تنظيم القاعدة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد احتلال العراق فى عام ٢٠٠٣ على نحو هدد مصالح العديد من أعضاء الحلف، قد دفع الحلف إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتعاون مع دول الحوار المتوسطى فى مجال مكافحة الإرهاب. فى هذا السياق، دعت قمة اسطنبول، عام ٢٠٠٤، إلى توسيع نطاق عملية المسار النشط Operation Active En-deavour (OAE)(٢١) لتشمل منطقة المتوسط بالكامل، بهدف "تعزيز إسهامها فى الحرب ضد الإرهاب"(٢٢)، ودعت كذلك لتقوية التعاون العملى/العسكرى مع الشركاء فى المنطقة، من خلال "تطوير الحوار السياسى معهم، وتعزيز أسلوب تنسيق الجهود العسكرية Interoperability، وتطوير إصلاح القطاع الدفاعى والإسهام فى الحرب ضد الإرهاب".

وقد شهدت السنوات التى تلت قمة اسطنبول توسيع نطاق خطة عمل الشراكة فى مواجهة الإرهاب عام ٢٠٠٢ لتشمل دول الحوار المتوسطى، كل حالة على حدة(٢٣). كما تم تطوير ما يمكن تسميته الإطار الخاص بالحلف للتعاون فى مكافحة

الإرهاب مع الدول الشريكة. ويتألف هذا الإطار من مكونين رئيسيين، **الأول** هو اتفاق التعاون الفردى الذى شجع الحلف الدول الشريكة معه على توقيعه، وأن تذكر فيه رغبتها فى التعاون فى مكافحة الإرهاب.

هذه الاتفاقيات تستمر لمدة عامين، ويتم تحديد بنودها وفق احتياجات الدول الشريكة، وفى إطار ما هو متاح لها فى قائمة تعاون الشراكة Partnership Cooperation Menu (PCM). وتتألف القائمة من أكثر من ١٤٠٠ نشاط تدريبى، مصنفة فى ٣٧ مجالا تنفذها الكيانات المختلفة التى تتبع الحلف، وبعضها هى أنشطة خاصة بمكافحة الإرهاب، مثل مجموعة التدريبات المتعلقة بالاستجابة للإرهاب "Response to Terrorism"، وبعضها الآخر مصنف فى مجموعات أخرى تعرف داخل الحلف باسم "المجالات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب"، وتشمل مجالات التخطيط المدنى للتعامل مع الأزمات، وبرنامج العلم من أجل السلام والأمن، وتأمين الحدود(٢٤). وتعد كيفية تصنيف هذه الأنشطة فى القائمة وكيفية إتمام شرحها للدول الشريكة أحد المتغيرات التى تحدد مستوى التعاون بين الجانبين.

يتمثل **المكون الآخر** فى وثيقة "التوجهات العامة لسياسة الحلف الخاصة بمكافحة الإرهاب" NATO's policy guidelines on counter-terrorism ٢٠١٢، والتى جمعت جهود الحلف فى هذا المجال فى ثلاثة محاور محددة، هى التوعية Awareness، والقدرات Capabilities، والانخراط Engagement انظر الشكل. وحددت تلك الوثيقة أن هدف محور التوعية هو تعزيز معرفة الدول الأعضاء فى الحلف وفهمها للإرهاب من خلال تشارك المعلومات الاستخباراتية، وأن هدف محور القدرات هو أن يوفر الحلف للأعضاء، بناء على طلبهم، "القدرات والخبرات التى راكمها منذ عام ٢٠٠١ فى التعامل مع الإرهاب"(٢٥)، خاصة تلك المرتبطة بالتخطيط المدنى للتعامل مع الحالات الطارئة، وحماية البنية التحتية الحيوية.

تنحصر الأنشطة، التى يمكن أن ينفذها الحلف مع الشركاء، بما فى ذلك شركاء المتوسط، وفق ما هو وارد، فى وثيقة التوجهات العامة فى محور الانخراط، وهى تقتصر على التعليم والتدريب الذين تنفذهما المؤسسات التعليمية التابعة للحلف، وأنشطة برنامج العلم من أجل السلام والأمن، وبرنامج تطوير التعليم الدفاعى Defense Education Enhancement Programme (DEEP)(٢٦) المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والتى سيتم ذكرها فى قائمة تعاون الشراكة PCM(٢٧).

المصدر: هذا الشكل التوضيحى من إعداد الباحثة.

ومن المهم توضيح أن وثيقة التوجهات العامة لعام ٢٠١٢ طورها الحلف حين كانت التقديرات السائدة تشير إلى أن تهديد تنظيم القاعدة بعد اختفاء أسامة بن لادن (ثم قتله فى ٢٠١١) قد تراجع، وبالتالى لم تكن هناك حاجة إلى توفير أى أنشطة إضافية للشركاء بخلاف تلك المرتبطة بمهمة الحلف الرئيسية، والمتعلقة بالأمن التعاونى.

وبالنظر إلى نوعية التعاون المتاح للدول الشريكة فى ضوء وثيقة ٢٠١٢، يمكن القول إنه من الناحية العملية، يعد الحلف كيانا استشاريا للشركاء، ومؤسسة تعليمية وتدريبية لديها خبرة فنية مهمة فى مجال الإرهاب، والتى يمكن أن تساعد بصورة غير مباشرة جيوش الدول الشريكة فى تنفيذ عمليات تهدف إلى احتواء الكيانات الإرهابية وعزلها، وفى تبنى إجراءات لمنع وقوع أى أعمال إرهابية جديدة، وأخرى لاستعادة الكفاءة بعد وقوع الحادث الإرهابى(٢٨). ولا تزال هذه الوثيقة ذات أهمية حتى بعد تبنى الحلف سياسة تعزيز الاستقرار فى الجنوب ٢٠١٦، ولم يتم تطوير محتواها بعد.

فيما يتعلق بالقواعد المنظمة لتعاون كل من مصر وتونس مع حلف الناتو فى مجال مكافحة الإرهاب، فإن هناك خطوطا حمراً وضعتها كل من الدولتين فى ضوء احتياجات الأمن القومى لكل منهما، ولا يمكن تخطيها فى التعاون مع الحلف. فمنذ عام ٢٠١٤، شهدت مصر وتونس موجة من الإرهاب المحلى حددت أبعادها تعقيدات المرحلة الانتقالية التى تمران بها منذ سقوط الأنظمة السياسية القديمة فيها فى عام ٢٠١١. كما تتأثر تلك الموجة بحالة عدم الاستقرار فى الجوار الليبى، فضلا عن التهديدات الأمنية الجديدة فى فترة ما بعد "داعش"، مثل "الدواعش العائدين"، وإمكانية الاندماج بين خلايا "داعش" وخلايا القاعدة فى منطقة الساحل والصحراء.

ويعد مستوى تأثير هذه الموجة من الإرهاب المحلى فى الأمن القومى لكل من تونس ومصر معقدا ومرتفعا، مقارنة بموجات سابقة، ذلك لأن الإرهابيين فى هذه الموجة أصبحوا يمتلكون أسلحة وقدرات تقليدية، وغير تقليدية ونجحوا فى تنفيذ عمليات داخل المناطق الحضرية. وقد أدى ذلك إلى لعب القوات المسلحة فى كل من الدولتين دورا قياديا فى جهود مكافحة الإرهاب، بحسبان أنها أفضل تسليحا وتدريبا وقدرة على التعامل مع الإرهاب، مقارنة بالمؤسسات الشرطية التى تعانى تحديات عدة بسبب تعقيدات المراحل الانتقالية التى تمر بها كل من تونس ومصر. ولذا تزايدت حاجة كل من تونس ومصر للانفتاح على الغرب من أجل بناء وتطوير قدرات هذه الجيوش ومهاراتها فى مكافحة الإرهاب، والحصول على تكنولوجيا وأسلحة حديثة تجعلها أكثر كفاءة فى مواجهة الإرهابيين.

ففى حالة تونس، قال وزير الدفاع التونسى إننا "نلاحظ نقصا فادحا فى المعدات والتجهيزات، خاصة أنها قديمة، وغير ملائمة لمجابهة الإرهاب"(٢٩). لذا، اتجهت تونس للبحث عن دعم دولى لبناء قدرات قواتها المسلحة وتحسين تسليحها. وفى حالة مصر، ورغم أن الجيش المصرى معروف بحرفيته وخبرته الطويلة فى الحروب التقليدية، فإن دخوله فى حرب غير متماثلة مع الإرهابيين، خاصة فى شمال سيناء، عزز من الحاجة إلى تطوير القدرات العملياتية فى التعامل مع الإرهاب. فعلى سبيل المثال، تعد العبوات الناسفة بأنواعها المختلفة من الأسلحة شائعة الاستخدام من قبل الإرهابيين فى مصر. وخلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ بلغت نسبة الهجمات التى وقعت فيها باستخدام عبوات ناسفة فى المتوسط ٧٢,٤٥٪ من إجمالى العمليات التى وقعت خلال الفترة نفسها فى الدولة ككل. وتعد هذه النسبة مرتفعة فى شمال سيناء مقارنة بمحافظات الوادى(٣٠). إلى جانب ذلك، هناك حاجة متزايدة لدى مصر لامتلاك التكنولوجيا الحديثة والأسلحة اللازمتين لتأمين وضبط الحدود مع غزة، وليبيا، والسودان، والتى يتم استخدامها فى عمليات التهريب من قبل الإرهابيين(٣١).

وفى هذه الظروف، أصبحت كل من تونس ومصر أكثر رغبة فى تفعيل التعاون العسكرى مع الناتو الذى راكم خبرات فنية متنوعة فى مكافحة الإرهاب بسبب عملياته فى مناطق مختلفة فى العالم. لذا، وقعت تونس مع الحلف اتفاقية الشراكة والتعاون الفردى IPCP فى عام ٢٠١٤، وذكرت فيها صراحة حاجتها للتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب(٣٢).

وقد مثّل هذا الاتفاق، كما يرى مسئول عسكرى تونسى، "نقطة انطلاق لمرحلة جديدة فى تنشيط التعاون مع الحلف". ولكن ظل تعاون تونس العسكرى مع الحلف فى مكافحة الإرهاب مشروطا، من ناحية، بعدم إضعافه لشرعية الحكومة التونسية. فمنذ عام ٢٠١١، بات واضحا أن التعاون العسكرى مع الغرب، بما فى ذلك الناتو، تحول إلى أداة فى السياسة الداخلية، ويخضع لمراقبة لجنة الأمن القومى فى البرلمان التونسى(٣٣). ولذا، أصبحت الحكومة أكثر حساسية تجاه توسيع التعاون مع الحلف، إذا كان سيؤدى إلى إضعاف شرعيتها المحلية.

من ناحية أخرى، فإن تونس حريصة على التعاون مع المجتمع الدولى، ما دام لا يضعف تعاونها مع الجزائر التى تعد شريكا مهما فى تبادل المعلومات الاستخباراتية وتأمين الحدود التى يتم اختراقها بصورة متكررة من الإرهابيين. فعلى سبيل المثال، عملت تونس والجزائر معا فى مارس ٢٠١٥ لتحديد مواقع الإرهابيين الذين نفذوا هجوما على متحف باردو.

فى حالة مصر، أصبحت مكافحة الإرهاب، منذ انتخاب الرئيس السيسى فى ٢٠١٤، أولوية قومية تحدد السياسات الخارجية للدولة. فى هذا السياق، وقعت مصر اتفاق الشراكة والتعاون الفردى مع الحلف IPCP فى عام ٢٠١٤، وذكرت فيه رغبتها فى التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب(٣٤). كما قررت فى عام ٢٠١٧ أن تكون لها بعثة دبلوماسية دائمة داخل الحلف.

ويحدد مستوى تعاون مصر مع حلف الناتو فى مكافحة الإرهاب عاملان رئيسيان، **الأول** هو السيادة الوطنية، حيث لا تتهاون مصر مع أى مناقشات تتعلق بإرسال قوات أجنبية إلى أراضيها، حتى إن ترتب على ذلك عدم حصولها على أى مساعدات خاصة بتعزيز قدراتها فى مكافحة الإرهاب. **العامل الآخر** يتعلق بمكانتها الإقليمية، حيث تسعى مصر للحفاظ

على٢٥"التوازن بين عدم تحولها إلى نافذة يوسع من خلالها الحلف نفوذه فى الشرق الأوسط، وفى الوقت نفسه، استفادتها من البرامج الخاصة بالحلف، دون المساس بالسيادة الوطنية"(٣٥).

ثالثا- مستويات التعاون العملى فى مجال مكافحة الإرهاب فى الفترة التالية على عام ٢٠١٤:

أسهم الحوار السياسى، إلى جانب المشاورات الثنائية بين كل من تونس ومصر وحلف الناتو، خاصة منذ توقيع اتفاقيات ٢٠١٤ فى الكشف عن أن فرص التعاون التى يوفرها الحلف لكل منهما فى مجال مكافحة الإرهاب محدودة بالنظر إلى ما تحتاج إليه كل منهما، أى أن الحلف يوفر لهما ولغيرهما من دول الحوار المتوسطى أقل مما تحتاج إليه فى مجال مكافحة الإرهاب. كما باتت كل منهما تدرك أن انتقال فرص التعاون تلك، كونها موضعا للحوار والتشاور السياسى، إلى نطاق للتعاون العملى بين الجانبين، يتوقف على مدى توافر موارد مالية للحلف، وعلى درجة تسييس مواقف الحلف منها بسبب رؤى بعض الدول الأعضاء فيه(٣٦).

فعلى سبيل المثال، بات واضحا لكل من تونس ومصر أن الحلف غير قادر على تشارك المعلومات الاستخباراتية مع كل منهما. فالخلية المعنية بتبادل المعلومات الاستخباراتية داخل حلف الناتو تخدم مجلس الحلف فقط، وما يصل للخلية من معلومات توفره، طواعية، الدول الأعضاء فى الحلف وقت وقوع الهجوم الإرهابى، ولا يتم تشاركها مع الآخرين. لذا، تتبادل تونس المعلومات الاستخباراتية الخاصة بمكافحة الإرهاب بشكل ثنائى مع الدول الأعضاء فى الحلف وليس مع الحلف نفسه. وفى حالة مصر، ورغم أن اتفاق التعاون بينها والحلف ينص على التزام الطرفين بتبادل المعلومات الاستخباراتية فى مجال مكافحة الإرهاب(٣٧)، فإن ما يحدث عمليا هو تبادل المعلومات Information Exchange فى أثناء لقاءات ممثلى الأعضاء فى الحلف مع مصر.

إلى جانب ذلك، تتعامل كل من مصر وتونس مع مكافحة الإرهاب من مدخل إدارة الأزمة، حيث تصوران الإرهاب على أنه أزمة تحتاج إلى قدرات محددة لإدارتها، ومنعها، ولاستعادة الكفاءة بعدها، وكلتا الدولتين تواجه تحديات فى تحقيق ذلك. أحد تلك التحديات مرتبط بكيفية تطوير سياسات تشجع المرأة والشباب على الإسهام فى إجراءات مكافحة الإرهاب. ففى تونس على سبيل المثال، لم يعد دور المرأة مقتصرا على التجهيز فقط بل المشاركة فى تنفيذ بعض العمليات الإرهابية، كما يفيد بذلك الحادث الإرهابى الذى وقع فى أكتوبر ٢٠١٨، ونفذته فتاة فى الثلاثين من عمرها. كذلك، تواجه كلتا الدولتين تحديا خاصا بتطوير استراتيجية التواصل فى أثناء عمليات مكافحة الإرهاب Counterterrorism Communications Strategy، وكيفية تطوير إجراءات فى الفضاء الإلكترونى لمكافحة الإرهاب، وكيفية حماية الأهداف الرخوة، وكيف يمكن إخلاء المؤسسات المدنية وقت تعرضها لهجوم إرهابى.

بعبارة أخرى، هناك فجوة تتزايد مع مرور الوقت بين ما يمكن أن يوفره حلف الناتو لكل من تونس ومصر، وما تحتاج إليه كلتا الدولتين فى مكافحة الإرهاب على المستوى المحلى. ورغم تلك الفجوة، فإن رغبة تونس ومصر فى استكمال تطوير قدراتهما العسكرية فى مكافحة الإرهاب دفعتهما لإدارة تلك الفجوة من خلال سياسات براجماتية تسمح بانتقاء بعض صور التعاون مع الحلف فى مجال مكافحة الإرهاب لتوفر بعض ما تحتاج إليه كل منهما.

وقد نتج عن هذا التوجه الجديد فى تونس ومصر حدوث تقدم غير مسبوق فى تعاونهما مع الحلف فى مجال مكافحة الإرهاب على المستوى العملى/العسكرى، وهو ما يمكن تلمسه على مستويين، **المستوى الأول** خاص بالتصورات السائدة حول كلتا الدولتين داخل الحلف. فقبل عام ٢٠١٤، كانت تونس تعرف بأنها "الأقل نشاطا" مقارنة بشركاء آخرين، وتعرف مصر بأنها "الأكثر تحفظا"، و"تشارك بصورة محدودة، لأنها لا تطلب الكثير من الحلف"(٣٨). وبعد عام ٢٠١٤، أصبحت تونس فى الوثائق الرسمية للحلف تسمى "الشريك الطموح"، و"المتزايد النشاط"، وأصبحت مصر "أكثر نشاطا" و"أكثر معرفة بالفرص التى يوفرها الحلف"(٣٩).

يرتبط **المستوى الآخر** بالتعاون العملى/العسكرى فى مجال مكافحة الإرهاب، حيث يلاحظ أنه منذ عام ٢٠١٤، قررت كلتا الدولتين المشاركة فى الأنشطة التى رفضت المشاركة فيها قبل ذلك، ما دامت تلك الأنشطة لا تنتهك الخطوط الحُمر السابق ذكرها. فعلى سبيل المثال، رفضت تونس مقترح الحلف لتمويل مركز الاستخبارات الخاص بها بعدما حصلت على استشارات من الحلف بخصوصه. ووفق ما أوضحه مسئول عسكرى سابق، "كانت تونس تحصل على مساعدة الحلف من أجل تشييد مركز يخدم احتياجاتها الوطنية فى مجال الاستخبارات، بينما أراد الحلف ان يخدم المركز أجندته الخاصة، وأراد كذلك إرسال خبراء دائمين ليصبحوا جزءا من الحلف، وهذا أمر يمكن أن يضعف شرعية الحكومة"(٤٠). وتجنبت مصر كذلك، منذ ٢٠١٤، صور التعاون مع الحلف التى تنتهك السيادة الوطنية. فعلى سبيل المثال، ناقشت مصر فى لقاء مع ممثلى الدول الأعضاء فى الحلف فى بروكسل، فى يوليو ٢٠١٧، والتى تعرف باسم لقاءات (٢٩+١) القدرات العملياتية Operational Skills التى تحتاج إليها القوات المسلحة المصرية لاكتشاف العبوات الناسفة(٤١)، وكان رد حلف الناتو أن المساعدة فى تطوير هذه القدرات ممكنة، حال تم إرسال فريق لمنطقة العمليات فى شمال سيناء لتدريب القوات هناك. وقد رفض المسئولون المصريون هذا العرض، لأن فيه انتهاكا للسيادة الوطنية للدولة(٤٢). وأدت المفاوضات والمشاورات بين الجانبين بعد ذلك إلى الاتفاق على توفير التدريب، من خلال مركز التميز فى مدريد، التابع للحلف، ولكن دون توفير التكنولوجيا للجانب المصرى.

ونظرا لمحدودية الدراسات المنشورة عن البعد العملى/العسكرى فى تعاون الحلف مع كل من مصر وتونس فى

مجال مكافحة الإرهاب، واهتمامها –فى المقابل– بتقييم فاعلية الحوار والتشاور السياسيين بين الحلف وهذه الدول، أو بتقييم سياسات الحلف الخاصة بتحقيق الأمن التعاونى مع الشركاء(٤٣)، تعتمد الباحثة فى هذا الجزء من الدراسة على معلومات أولية لتحديد ما تحقق فى هذا البعد من التعاون، وفى تقدير القيمة المضافة التى يمثلها لكل من تونس ومصر، فى ضوء موجة الإرهاب المحلى التى تواجهها كل منهما. وقد تم الحصول على تلك المعلومات من خلال وثائق الحلف، التى ترصد تطور التعاون فى هذا المجال، ومن خلال مقابلات عدة أجرتها الباحثة طوال الفترة من سبتمبر ٢٠١٨ إلى ديسمبر ٢٠١٨ مع مسئولى هذا الملف فى مقر حلف الناتو فى بروكسل، وفى وزارتى الخارجية والدفاع فى كل من تونس ومصر، فضلا عن مقابلات مع مسئولين فى مؤسسات عدة تتبع الحلف.

استنادا لذلك، يمكن تحديد مستوى التعاون العملى/العسكرى فى مكافحة الإرهاب بين الحلف وكل من تونس ومصر، طوال الفترة من ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠١٨، فى ثلاثة مجالات محددة، هى: **الأنشطة التعليمية والتدريبية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والتكنولوجيا المرتبطة بمكافحته، وأسلوب تنسيق الجهود العسكرية للقيام بمهام محددة** Interoperability **تتعلق بمكافحة الإرهاب**. وسيتم تحليل ما تحقق فى كل من هذه المجالات على حدة.

فيما يتعلق بالأنشطة التعليمية والتدريبية فى مجال مكافحة الإرهاب، يختلف مستوى تعاون كل من مصر وتونس مع الحلف على النحو التالى:

– تنفتح كل من تونس ومصر على إرسال ضباطها للمشاركة فى الأنشطة التعليمية والتدريبية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتشارك كل منهما فى الدورات التدريبية التى تنفذها مدرسة الناتو فى ألمانيا NATO School in Oberammergau، وكلية الدفاع التابعة للحلف فى إيطاليا، حيث تم دمج مكافحة الإرهاب فى معظم المواد التى يتم تدريسها والتدريب عليها. على سبيل المثال، بلغ إجمالى المشاركين فى دورات كلية الدفاع من مصر، منذ عام ١٩٩٩، ١٣٥ ضابطا، ومن تونس، منذ عام ٢٠٠١، ١١١ضابطا(٤٤). كذلك، تشارك كلتا الدولتين فى الأنشطة التى ينظمها مركز التميز الخاص بالدفاع ضد الإرهاب Center for Excellence-Defense Against Terrorism (COE-DAT). ومنذ إنشاء المركز فى عام ٢٠٠٥، بلغ إجمالى المشاركين من مصر ٢٤، ومن تونس ٤٦. وبالتالى من حيث الأعداد كانت تونس أكثر مشاركة من مصر. ولكن من حيث نوعية المشاركة، أسهم المشاركون من مصر فى الدورات التدريبية، كونهم متحدثين ومدربين يتشاركون وجهة النظر المصرية فى مكافحة الإرهاب، فى حين اقتصر دور المشاركين من تونس على حضور الدورات كمتدربين(٤٥).

– تعد تونس أكثر معرفة بفرق التدريب الميدانية الخاصة بالحلف، والتى من خلالها قام الأخير بتدريب قوات العمليات الخاصة التونسية فى عام ٢٠١٦، فى إطار مساعدة تونس على إنشاء مركز الاستخبارات السابق ذكره(٤٦). واستقبلت مصر لأول مرة، منذ اتفاق التعاون الفردى، أول فريق تدريب متنقل تابع للحلف فى مجال الحرب غير المتماثلة ومكافحة الإرهاب فى نوفمبر ٢٠١٦ NATO Mobile Training Team on Asymmetric Warfare-Counter-Terrorism (AW-CT MTT). كذلك، تستضيف مصر أحد مراكز الشراكة التعليمية مع الحلف، وهو مركز القاهرة الدولى لتسوية النزاعات وبناء وحفظ السلام، والذى يقدم العديد من التدريبات الموجودة فى قائمة تعاون الشراكة PCM.

– فتحت تونس، منذ عام ٢٠١٦، كلية الحرب، وكلية الأركان لأنشطة برنامج الحلف الخاص بتطوير التعليم الدفاعى، DEEP الذى يركز على تطوير مهارات التدريس والمواد التدريسية المرتبطة بمكافحة الإرهاب. وفى حالة مصر، فإنها لا تشارك فى الأنشطة المماثلة.

بالنسبة للتكنولوجيا المرتبطة بمكافحة الإرهاب، لدى الحلف برنامج واحد متاح للدول الشريكة، هو برنامج العلم من أجل الأمن والسلام. وتعد مكافحة الإرهاب إحدى الأولويات السبع للبرنامج(٤٧). وتقتصر مشاركة تونس فى هذا البرنامج على أنشطة CBRN Defense -Security-related Advanced Technology (Warfare Agents)، فى حين أن مشاركة تونس فى أنشطة مكافحة الإرهاب الخاصة بهذا البرنامج توقفت منذ عام ٢٠١٦، وباتت تعتمد على التعاون الثنائى مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

فى حالة مصر، يلاحظ تزايد مشاركتها فى أنشطة هذا البرنامج، منذ أبريل ٢٠١٦، حيث باتت تهتم بالمشاركة فى الأنشطة التى تعزز من القدرات العملياتية المرتبطة بمكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، أنهى البرنامج مع مصر تطوير برنامج إزالة الألغام. وفى أبريل ٢٠١٦، استقبلت مصر العاملين فى برنامج العلم من أجل السلام والأمن لتقييم وتقدير احتياجاتها فى مكافحة العبوات الناسفة. وفى نوفمبر ٢٠١٧، شاركت مصر لأول مرة فى التدريب الميدانى basic field exploitation training فى مركز التميز فى مدريد NATO C-IED Centre of Excellence in Madrid 48، وشاركت القوات المسلحة المصرية فى تدريبات مماثلة فى مدريد فى ٢٠١٨(٤٩). وأخيرا، أصبح الحلف أحد مصادر الحصول على المهارات المطلوبة فى هذا المجال، فى حين أن مصر اعتمدت فى السابق فى ذلك بصورة رئيسية على علاقاتها الثنائية مع بريطانيا والولايات المتحدة(٥٠).

أما فى مجال تنسيق الجهود العسكرية للقيام بمهام محددة Interoperability **تتعلق بمكافحة الإرهاب**، فتولى كل من مصر وتونس اهتماما بالمشاركة فى التدريبات التى يقودها الحلف فى المتوسط، ولكن بطرق مختلفة، حيث تعد تونس أكثر مشاركة مقارنة بمصر فى التدريبات الإجرائية التى تنفذ فى منطقة المتوسط، مثل JFCNP-led Regional Exercise (REGEX) فى حين تتعاون مصر مع تلك التدريبات حالة بحالة.

كما تحتفظ تونس بعلاقات وثيقة مع الحلف، بالنظر إلى حاجتها إلى إعادة بناء قدرات قواتها البحرية والبرية(٥١). ومنذ عام ٢٠١٦، انضمت لعضوية منصة Interoperability Platform، وهى تضم الدول التى ترغب فى المشاركة فى العمليات التى يقودها الحلف، وقوات التدخل السريع الخاصة به بصورة مستقلة عن اتفاقيات التعاون الفردى الموقعة مع الحلف. ولدى مصر مواقف متحفظة من هذه المسألة، وترسم خطا فاصلا بين المشاركة فى التدريبات العسكرية الإجرائية وتنسيق الجهود العسكرية للقيام بمهام محددة Interoperability، ومصر لا تشارك فى الأخيرة(٥٢)، وذلك رغم تصريحات الأمين العام للحلف فى مؤتمر صحفى مع وزير الخارجية المصرى، فى ١٥ مارس ٢٠١٧، التى ذكر فيها أنه "نعمل مع مصر من أجل زيادة تنسيق الجهود العسكرية للقيام بمهام محددة Inter-operability".

رابعا- فرص التعاون فى المستقبل:

رغم أنه منذ عام ٢٠١٤، أصبحت مكافحة الإرهاب هى المتغير الذى نشط علاقات كل من تونس ومصر مع حلف الناتو، على نحو يسمح بالحديث عن مرحلة جديدة للتعاون بينهما، بعد ما يزيد على عقد من عدم تفعيل التعاون العملى/العسكرى فى هذا المجال، فإن هناك أربعة متغيرات قد تجعل أى تقدم فى هذا المجال فى المستقبل محدودا.

هذه المتغيرات الأربعة تكشف عن عدم كفاية إطار الحلف للتعاون فى مكافحة الإرهاب مع الدول الشريكة فى الجنوب، والذى يرتكز على الاتفاقيات الفردية التى تصاغ فى ضوء قائمة تعاون الشراكة PCM، وعلى وثيقة التوجهات العامة ٢٠١٢.

يتعلق **المتغير الأول** بأن أنشطة التعليم والتدريب العسكرى التى يقدمها الحلف لا تتسم بالاستدامة، على نحو يقلص القيمة المضافة للتعاون بين الحلف والدول الشريكة بصفة عامة، ولمصر وتونس بصفة خاصة. ففى حالة مصر، فإن نوعية التدريب الذى يقدمه الحلف، والخاص بمكافحة الإرهاب، تظل "مهمة من حيث توفيرها مهارات عملياتية فى أبعاد عدة فى مكافحة الإرهاب". ولكن فى الوقت نفسه، فإن القيمة المضافة الكلية لهذه التدريبات تظل محدودة، خاصة أن الخبرة العملية للقوات المسلحة المصرية فى مجال مكافحة الإرهاب تتطور على الأرض، وعلى نحو يجعل أنشطة الناتو "ليست هى الحل الملائم الوحيد للإرهاب" الذى تواجهه مصر خلال المرحلة الحالية(٥٣). وفى حالة تونس، يثمن المسئولون العسكريون عاليا التدريبات البحرية مع الحلف، ولكن يرون أن القيمة المضافة للتدريب فى مجالات أخرى تظل محدودة، رغم رغبة تونس فى أن تتحرك باتجاه وضعية متقدمة فى علاقتها مع الحلف، لتتخطى حدود اتفاق الشراكة الفردى. وأوضح مسئول عسكرى تونسى أن رغبة تونس فى تطوير علاقتها مع الحلف على هذا النحو لا تدفعها حاجتها إلى مزيد من التعاون مع الحلف فى مجال مكافحة الإرهاب، ولكن حاجتها لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية التى يمكن أن توفر لها المعدات الحديثة اللازمة لتطوير جيشها، حيث تتعامل تونس مع الحلف كنافذة يتم من خلالها تطوير العلاقات الثنائية مع بعض الدول الأعضاء فيه.

ينصرف **المتغير الثانى** إلى قائمة تعاون الشراكة PCM، والتى، استنادا إليها، تتم صياغة اتفاق الشراكة الفردى بين الحلف وكل من الدول الشريكة، حيث إن التعاون العسكرى الخاص بمكافحة الإرهاب فى القائمة لا يتم توفيره من خلال قسم محدد يحمل اسم مكافحة الإرهاب. بل على العكس، فإن الأنشطة الخاصة بذلك موزعة فى أقسام متعددة، بعضها لا يرتبط بصورة مباشرة بالإرهاب. فعلى سبيل المثال، فإن القدرات الخاصة بمكافحة التجارة غير المشروعة فى الأسلحة الصغيرة والخفيفة بهدف منع حصول الإرهابيين عليها، مدرجة ضمن قسم "الأسلحة الصغيرة والخفيفة" SALW Small Arms and Light Weapons فى القائمة، وليس فى القسم الآخر الخاص بالاستجابة للإرهاب "Response to Terrorism" مثلا(٥٤). ويبدو أن الحلف غير واع بأهمية توضيح كيفية تصميم القائمة للدول الشريكة والعلاقات بين الاقسام المختلفة فيها. كما أن تلك الدول على غير دراية بحقيقة أن هناك أنشطة مرتبطة بمكافحة الإرهاب، لكنها مدرجة فى اقسام لا تتضمن عناوينها إشارة واضحة لمكافحة الإرهاب، وبالتالى لا يقوم الشركاء باختيار تلك الأنشطة، ومن ثم لا يكون متاحا لهم الاستفادة منها، لأنهم لم يختاروها ابتداء ضمن اتفاق التعاون الفردى مع الحلف، وبالتالى لا يستفيد الشركاء بصورة كلية مما يوفره الحلف فى القائمة من فرص.

يتعلق **المتغير الثالث** بغياب استراتيجية تواصل خاصة بمكافحة الإرهاب من قبل الحلف، حيث إن هناك نوعا من الغموض فى الدوائر العسكرية فى الدول الشريكة فيما يخص معنى بعض المصطلحات التى يستخدمها الحلف. وهذه المصطلحات تشمل محاربة الإرهاب Combating Terrorism، والاستجابة للإرهاب Response to Terrorism، والتصدى للإرهاب Antiterrorism، والحرب ضد الإرهاب، Fight Against Terrorism، ومكافحة الإرهاب Counterterrorism.

وتستخدم الوثائق الرسمية للحلف مصطلح مكافحة الإرهاب بحسبانه الأكثر عمومية، ولكن المصطلحات الأخرى تستخدم فى اتفاقيات الشراكة الفردية، وفى قائمة الأنشطة دون تحديد العلاقة بين هذه المصطلحات، وهذا يقود إلى نوع من عدم الوضوح، ليس بين الشركاء فحسب، وإنما بين العاملين فى الحلف أيضا(٥٥).

ويتمثل **المتغير الرابع والأخير** فى اختلاف التصورات التى لدى الحلف عن تلك التى لدى كل من تونس ومصر حول كيفية مكافحة الإرهاب من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمى. فكل من الأطراف الثلاثة لديه تصور مستقل بدلا من تشاركها فى تصور واحد حول قضيتين رئيسيتين تؤثران فى الأمن الإقليمى، هما: **العلاقة بين الإرهاب المحلى والإرهاب الإقليمى، والوضع فى ليبيا.**

فيما يتعلق بالإرهاب المحلى والإرهاب الإقليمى، ترسم كل من مصر وتونس خطا واضحا بينهما، لكنهما تريان أن الإرهاب المحلى يتأثر بديناميكيات الإرهاب الإقليمى. كذلك، تتشارك كل من مصر وتونس فى القلق من احتمال اندماج الإرهاب التقليدى الذى يعبر عنه تنظيم القاعدة مع الإرهاب الجديد الذى يعبر عنه تنظيم "داعش" فى منطقة الساحل والصحراء، والذى سيكون له تأثير واضح فى موجة الإرهاب المحلى التى تواجهها كل منهما، ولذا يساورهما قلق حول كيف يمكن مكافحة الإرهاب الإقليمى بفاعلية. ويرى المسئولون العسكريون فى مصر أنه من الأولويات "مراقبة وتمشيط البحرين المتوسط والأحمر من أجل تفكيك شبكات الدعم اللوجيستى التى يعتمد عليها الإرهابيون، وتأمين الحدود، ومحاربة الهجرة غير النظامية". ويتحدثون عن هذه الأولويات فى مشاوراتهم السياسية مع مسئولى الحلف. وفى حالة تونس، فهى مهتمة بصورة كبيرة بكيفية تأمين الحدود مع ليبيا والجزائر، والتى باتت بيئة حاضنة للإرهابيين. وما يوفره الحلف فى مجال مكافحة الإرهاب، كما اتضح سابقا، مرتبط ببناء القدرات العسكرية فى نطاقات محددة، ولا يوفر أى برامج خاصة بمكافحة الإرهاب الإقليمى، لاسيما بعد انتهاء عملية المسار النشط السابق ذكرها.

وبخصوص الوضع فى ليبيا، يسود اعتقاد بين مسئولى وزارة الدفاع فى تونس أنه ما دامت لم تتم التسوية السياسية للصراع هناك، ستظل تونس معرضة لهجمات إرهابية ينفذها إرهابيون تدربوا فى ليبيا(٥٦). وقد شهدت تونس فى السنوات الأخيرة كثيرا من العمليات التى نفذها إرهابيون عبروا الحدود مع ليبيا. فمثلا، فى مارس ٢٠١٦، حاول عدد من الإرهابيين السيطرة على مدينة بن قردان فى منطقة الحدود مع ليبيا، وإعلانها كولاية داعشية(٥٧). وفى حالة مصر، يقوم الإرهابيون الذين تدربوا فى ليبيا من فترة لأخرى، بعبور الحدود الغربية من أجل تنفيذ عمليات داخل الإقليم المصرى. فمثلا، تسلل الإرهابى الليبى عبدالرحيم المسمارى، وخلية من أربعة أشخاص إلى مصر منتصف ٢٠١٦ لتشكيل خلية أنصار الإسلام القاعدية، ونفذت الخلية فى أكتوبر ٢٠١٧ عملية الواحات البحرية، ونجحت قوات إنفاذ القانون فى تفكيكها، وإلقاء القبض على المسمارى.

من جانب أخر، يحرص الأمين العام لحلف الناتو فى لقاءاته مع مسئولين فى مصر وتونس على مناقشة مستقبل ليبيا(٥٨)، لكنه لا يلعب أى دور هناك منذ عملية ٢٠١١. وثمة اقتناع فى كل من تونس ومصر بأن الحلف يتجنب لعب أى دور سياسى هناك أو تطوير فى المؤسسات الأمنية لتكون قادرة على القيام بدورها، فى حين تنشط الدول الأعضاء فى الحلف للقيام بذلك الدور بصورة فردية. كما يقتنع المسئولون فى تونس ومصر بأن الحلف يستثمر فى أنشطة مكافحة الإرهاب خارج ليبيا، ويقوم بدور فى مكافحة الإرهاب داخل ليبيا، وكأنه "يعالج العرض وليس المرض"(٥٩).

خاتمة وتوصيات مقترحة:

مثلت التحولات فى البيئة الأمنية فى المتوسط، فى الفترة التالية على صعود تنظيم "داعش" ٢٠١٤، والذى أثّر فى أمن الدول الأعضاء فى الحلف، وعزز حاجة كل من تونس ومصر لتطوير قدراتها العسكرية فى مكافحة موجة الإرهاب المحلى، دورا رئيسيا فى تفعيل التعاون بين الحلف وكل من الدولتين فى مجال مكافحة الإرهاب. ورغم المتغيرات الأربعة السابق الإشارة إليها وضعت سقفا لمستويات التعاون العملى، فإن ما تحقق منذ عام ٢٠١٤ حتى المرحلة الراهنة يعد تقدما غير مسبوق، مقارنة بفترات سابقة.

وكما اتضح فى الأجزاء السابقة من الدراسة، فإن قدرة الحلف على تغيير المهام الرئيسية، التى تضمنتها وثيقة المفهوم الاستراتيجى ٢٠١٠، على نحو تدمج معه مكافحة الإرهاب كمهمة رئيسية له، تظل محدودة، دون أن يقلل ذلك من أهمية التغير فى سياسات الحلف تجاه مكافحة الإرهاب بصفة عامة، واتجاهها كمجال للتعاون مع الدول الشريكة فى الحوار المتوسطى منذ عام ٢٠١٤، وهو تغير كان له تأثيره فى طبيعة الأنشطة التى نفذها الحلف طوال الفترة التالية، خاصة بعد تبنى سياسة تعزيز الاستقرار فى الجنوب عام ٢٠١٦.

لكن تظل إمكانية تعزيز فرص التعاون فى المستقبل مع هذه الدول مرتبطة بقدرة الناتو على التحرك لسد الفجوة بين ما يقدمه للدول الشريكة بصفة عامة فى مجال مكافحة الإرهاب واحتياجات هذه الدول، وبما يضمن معالجة أبعاد القصور السابق توضيحها فى إطار التعاون المطروح من جانب الحلف. فى هذا الإطار، تتمثل المقترحات، التى يمكن أن تمثل إطارا لتحرك الحلف فى الفترة المقبلة، وكذلك التى يمكن أن تكون موضوعا لمشاورات مصر وتونس السياسية مع الحلف، والمتعلقة بسبل تعزيز التعاون فى مكافحة الإرهاب، فيما يلى:

أ- على مستوى السياسات:

يحتاج الحلف إلى تبنى وثيقة سياسات جديدة فى مجال مكافحة الإرهاب بديلة لوثيقة ٢٠١٢، وتعكس التطورات الجديدة فى ظاهرة الإرهاب منذ عام ٢٠١٤، وتوفر فرصا بجودة أفضل لكل من تونس، ومصر، ولدول جنوب المتوسط بصفة عامة. وتنبع تلك الفرص، ليس من مهمة الحلف الخاصة بتحقيق الأمن التعاونى فحسب، وإنما أيضا من المهمة الثانية الخاصة بإدارة الأزمات.

ب- على مستوى العملى:

- مراجعة قائمة PCM، بحيث يتم تقديم قائمة جديدة وواسعة من الأنشطة الخاصة بمكافحة الإرهاب للشركاء، وتدرج فى قسم خاص فى القائمة، بحيث يضم الأنشطة المباشرة، والأنشطة المرتبطة بمكافحة الإرهاب معا، على أن يتم تقديم مصفوفة جديدة من الأنشطة تغطى جميع القدرات اللازمة للتعامل مع الإرهاب من منظور إدارة الأزمات، على نحو يغطى القدرات اللازمة لمكافحة الإرهاب، والاستجابة له، واستعادة الكفاءة بعد الهجوم الإرهابى.

- تقدير الاحتياجات: فزيادة الوعى داخل الحلف حول ما يريده الشركاء فى مجال مكافحة الإرهاب تأتى من خلال مزيد من اللقاءات رفيعة المستوى فى أطر مغايرة لاجتماعات ممثلى

الدول الأعضاء فى الحلف مع ممثلى كل دولة شريكة على حده (لقاءات ٢٩+١)، ومن خلال التفاعل مع الخبراء الأكاديميين من الدول الشريكة، وهو ما سيسمح للحلف بالحصول على مزيد من الرؤى والتصورات الأولية، والتى يمكن أن يتم تحليلها داخل الحلف فيما بعد.

– إدارة التعاون فى مكافحة الإرهاب، بحيث يتم إنشاء وحدة معنية بإدارة التعاون مع الشركاء فى الجنوب فى مكافحة الإرهاب، بدلا من الاعتماد على أكثر من إدارة داخل الحلف كما هو الوضع خلال المرحلة الحالية.

– ليبيا: إطلاق مشاورات مع مصر وتونس بصورة ثنائية أو فى إطار آلية دول جوار ليبيا، بهدف تطوير تصور أولى لما يمكن أن يقوم به الحلف فى إعادة بناء المؤسسات الأمنية الليبية باستخدام الموارد والآليات المتاحة للحلف.

– مكافحة الإرهاب الإقليمى: تطوير برامج جديدة لمكافحة الإرهاب الإقليمى تسمح بتفكيك شبكات الدعم اللوجيستى العابرة للحدود وشبكات التمويل الفعلى والافتراضى التى يعتمد عليها الإرهابيون.

الهوامش :

١– كانت مؤلفة الدراسة زميل أبحاث مقيما فى كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو فى ايطاليا خلال ٢٠١٨. ايميل: eman.ragab@feps.edu.eg

٢– مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع كلونيل دكتور إيان هوب، نائب مدير إدارة البحوث فى كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو فى إيطاليا، روما، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٨.

3- Active Engagement, "Modern Defence: Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of the North Atlantic Treaty Organization" NATO Documents, 2010, p.7.

4- Warren Chin, "NATO and the future of International Terrorism and counter terrorism" ,Center of Excellence Defense Against Terrorism , p. 20.

٥– يبلغ عدد الدول الأعضاء فى حلف الناتو ٢٩ دولة، ولديه عدد ٤١ دولة شريكة.

6- "Active Engagement In Cooperative Security: A More Efficient And Flexible Partnership Policy" , NATO Documents, 2011: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2011_20110415/04_110415-Partnership-Policy.pdf

٧– تشمل هذه الدول تونس، ومصر، والجزائر، والمغرب، وإسرائيل، وموريتانيا، والأردن.

٨– مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول سياسى فى وحدة مكافحة الإرهاب فى حلف الناتو، فضل عدم ذكر اسمه، مقر حلف الناتو فى بروكسل، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨.

٩– انظر مثلا:

- "The Secretary General's Annual Report", Report of 2016 , NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2017, pp. 47-56.

١٠– تم فى عام ٢٠١١ توسيع عدد الدول المستفيدة من هذا الإطار ليشمل دول الحوار المتوسطى، كل حالة على حدة، ثم حلت محل هذه الوثيقة "التوجهات العامة لسياسة الحلف تجاه مكافحة الإرهاب"، التى تبناها الحلف فى عام ٢٠١٢.

١١– هى دبلوماسية فى وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت تشغل منصب وكيل وزارة الخارجية لشئون ضبط التسلح والأمن الدولى.

12- "The Secretary General's Annual Report", Report of 2017, NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2018, p.57.

13- "Active Engagement In Cooperative Security: A More Efficient And Flexible Partnership Policy", Op.Cit.

١٤– مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول سياسى فى وحدة مكافحة الإرهاب فى حلف الناتو، فضل عدم ذكر اسمه، مقر حلف الناتو فى بروكسل، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨.

15- Julliette Bird, "NATO's Role in Counter-Terrorism", Perspectives on Terrorism, Vol 9., No 2., 2015.

16- NATO glossary of terms and definitions, AAP-06 (2018), p.35.

17- Thierry Tarday, "The internal nature of the Alliance's cohesion", NDC Policy Brief, no 1, October 18, 2018.

18- Warren Chin, Op.Cit, p.20.

١٩- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول فى حلف الناتو، فضل عدم ذكر اسمه، مقر حلف الناتو فى بروكسل، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨.

20- "NATO and the fight against terrorism", Response to Terrorism Briefing, NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2008, p.11.

٢١- أطلق الحلف هذه العملية كرد فعل على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتعد أول عملية ينفذها الحلف بهدف مساعدة الولايات المتحدة، بحسبانها عضوا فى الحلف، على التصدى للإرهاب، وذلك تنفيذا للمادة الخامسة من الميثاق المنشئ للحلف. وكانت هذه العملية أطلقت فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١ واستمرت حتى نوفمبر ٢٠١٦.

22- Istanbul Summit Communiqu, 28 June, 2004: https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_.21023htm

23- This 2002 action plan was opened in 2016.

24- "Update On NATO's Cooperation With Mediterranean Dialogue Countries", Partnerships And Cooperative Security Committee (PCSC), NATO HQ in Brussels, November 17, 2017, pp. 5-7.

25- "NATO's policy guidelines on counter-terrorism: Aware, Capable and Engaged for a Safer Future", NATO official documents, 21 May, 2012.

26- Brief of Dr Keniz Yuksel-Beten, Senior Advisor SPS and partnership cooperation, Proceedings of a conference entitled "The New Challenges to Global Security: NATO's response", emerging security challenge Division-NATO headquarter, Brussels, 28 November, 2011, pp. 58-59.

٢٧- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع رئيس وحدة مكافحة الإرهاب فى حلف الناتو، بروكسل، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨.

28- NATO glossary of terms and definitions, AAP-06 (2018), p.35.

٢٩- "جلسة استماع مشتركة لكل من وزير العدل ووزير الدفاع الوطنى، ووزير الداخلية حول مشروع القانون الأساسى المتعلق بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال"، البرلمان التونسى، ١٧ أبريل ٢٠١٥ (تم الدخول ٢ سبتمبر ٢٠١٨):

https://majles.marsad.tn/2014/chroniques/553d66d012bdaa5df253760a

٣٠- قامت الباحثة بحساب هذه النسبة بالاعتماد على البيانات الرسمية لوزارة الداخلية المصرية، والخاصة بالعمليات الإرهابية التى وقعت فى محافظات الوادى، خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وكذلك البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع المصرية حول العمليات الإرهابية التى وقعت خلال الفترة نفسها فى شمال سيناء، والبيانات المتعلقة بقاعدة بيانات الصراعات المسلحة Armed conflicts database ACLED خلال الفترة نفسها أيضا.

30- Eman Ragab, "Policies of Countering Terrorism in Egypt: Effectiveness and Challenges", Euromesco IEMed policy papers, no 30., October 2016, pp. 10-15.

32- "Update On NATO's Cooperation With Mediterranean Dialogue Countries", Op.Cit, p.51.

٣٣- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع عضو لجنة الدفاع الوطنى فى البرلمان التونسى، تونس، ١١ أكتوبر ٢٠١٨.

34- "Update On NATO's Cooperation With Mediterranean Dialogue Countries", Op.Cit, p.15.

٣٥- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع وزير الخارجية المصرى الأسبق السفير محمد العرابى، القاهرة، ٩ أغسطس ٢٠١٥.

٣٦- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع السفير أليساندرو مينوتو-ريزو، نائب الأمين العام لحلف الناتو، خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧، روما، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨.

37- Mohamed Mustafa Orfy, NATO and the Middle East: The Geo Political Context Post -11/9, (London: Routledge, 2011), pp. 132-133.

38- Briefing of the regional and security cooperation section in NATO to the Egyptian public diplomacy delegation, Brussels, 11 June, 2015.

39- Update On NATO's Cooperation With Mediterranean Dialogue Countries', Op.Cit.

٤٠- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول عسكرى تونسى سابق، تونس، ١١ أكتوبر ٢٠١٨.

٤١- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئولين من حلف الناتو، ومسئولين من مصر شاركوا فى اجتماع مصر مع الحلف ٢٩+١ المشار إليه، وتمت المقابلة فى روما فى ١٨ سبتمبر ٢٠١٨، وفى بروكسل فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨.

٤٢- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع دبلوماسى مصرى تولى ملف التعاون السياسى مع حلف الناتو فى أثناء خدمته فى سفارة مصر فى بروكسل، وزارة الخارجية المصرية، ١٨ أكتوبر ٢٠١٨.

٤٣- انظر مثلا:

- Philipp F. Leyde, "NATO's Partnerships: Initiatives, Institutions, and Ideas", A Monograph, School of Advanced Military Studies- United States Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth- Kansas, 2016; Ian Lesser et al, "The Future of NATO's Mediterranean Dialogue: Perspectives on Security, Strategy and Partnership", report of the GMF, May 2018, pp. 29-32.

44- Data received from the members section, NATO Defense College, 28 September, 2018.

45- Data received from the Operations and Planning Officer at the Center for Excellence-Defense Against Terrorism, Ankara, 18 September, 2018.

46- H. Vincze, "NATO: Assessing the Alliance's Counter-Terrorism Efforts", Real Clear Defense ,24 April, 2017:

https://www.realcleardefense.com/articles/24/04/2017/nato_assessing_the_alliances_counter-terrorism_efforts_.111231html

47- Brief of Dr Keniz Yuksel-Beten, Senior Advisor SPS and partnership cooperation, Proceedings of a conference entitled "The New Challenges to Global Security: NATO's response", emerging security challenge Division-NATO headquarter , Brussels, 28 November 2011, pp. 58-59.

48- "Egypt's Country Flyer", The NATO Science for Peace and Security Program, August 2018: https://www.nato.int/science/country-fliers/Egypt.pdf (accessed 5 November, 2018)

49- Counter Improvised Explosive Devices Centre of Excellence, C-IED COE Newsletter, Madrid, June 2018, pp. 8-9.

50- "Egyptian Armed Forces (C-IED/EOD teams)", Action on Armed Violence (AOAV), 2 March, 2016: https://aoav.org.uk/2016/egyptian-armed-forces-c-iedeod-teams/

٥١- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول عسكرى تونسى، فضل عدم ذكر اسمه، روما، ٨ أكتوبر ٢٠١٨.

٥٢- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول عسكرى مصرى، فضل عدم ذكر اسمه، روما، ٨ أكتوبر ٢٠١٨.

٥٣- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول فى وزارة الدفاع المصرية، فضل عدم ذكر اسمه، بروكسل، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨.

٥٤- محادثات عبر الإيميل أجرتها الباحثة مع مسئول سياسى فى حلف الناتو، فضل عدم ذكر اسمه، بروكسل، ١٤ ديسمبر ٢٠١٨.

٥٥- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع كولونيل دكتور ايان هوب، نائب مدير إدارة البحوث فى كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو فى إيطاليا، روما، ٤ ديسمبر ٢٠١٨.

٥٦- جلسة استماع وزير الدفاع حول الأوضاع الأمنية فى تونس، البرلمان التونسى، ١٥ فبراير ٢٠١٦، جلسة استماع وزير الدفاع حول الأوضاع الأمنية فى تونس، البرلمان التونسى، ١٣ فبراير ٢٠١٧.

٥٧- "أحداث ٧ مارس ٢٠١٦ فى مدينة بن قردان: ملحمة انتصار"، موقع المصدر الإخبارى، ٦ مارس ٢٠١٨:

https://ar.webmanagercenter.com/221159/06/03/2018/أحداث-٧-مارس-٢٠١٦-بن-قردان-ملحمة-انتصار/ سا (accessed 5 November, 2018)

58- Press release of NATO secretary general Jens Stoltenberg Press conference with FM Sameh Shoukry, Brussles, 15 March 15, 2017.

٥٩- مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول فى وزارة الدفاع المصرية فضل عدم ذكر اسمه، بروكسل، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨.